شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة
مكتب الرئيس التنفيذى للشركة

وزارة التموين والتجارة الداخلية
الشركة القابضة للصناعات الغذائية

السيد الأستاذ / زكريا عبد الفتاح حمزة

نائب رئيس قطاع الإفصاح والحوكمة

البورصة المصرية

تحية طيبة ... وبعد،،،

يشرفنى أن أرسل لسيادتكم رفق كتابنا هذا صورة من رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية فى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ م .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الرئيس التنفيذى

دكتور مهندس / ياسر توفيق علس

تحريراً فى ١٩ / ١٢ / ٢٠٢٣م

٣٦٦ شارع الملك فيصل - الطالبية البحرية - الجيزة تليفون : ٣٧٧٩٦٤١٤ تليفون وفاكس : ٣٥٨٦٣٥٦٢
فاكس : ٣٧٧٩٤٤١١ - مكتب بريد العطور - الهرم الجيزة رقم بريدى : ١٢٥٥٨

رد الشركة علي تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية في ٢٠٢٣/٩/٣٠

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :

| الملاحظـــــــــــــــة | الـــــــــــــــرد |
| --- | --- |
| بلغ الفائض المحقق في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١٢.٥٤٧مليون جنيه ( مقابل نحو ٥.٠٠٧ مليون جنيه عن نفس الفترة في العام المالى السابق) بخلاف خسائر مرحلة بنحو ١٥٣.٦٣٧مليون جنيه وقد نصت المادة رقم ٦٩ من القانون ١٥٩ وتعديلاته " انه اذا بلغت خسائر الشركة نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لآخر قوائم مالية سنوية للشركة وجب علي مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة او استمرارها والمادة رقم ٢٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر التي تنص على تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة للنظر في حل الشركة او استمراها اذا بلغت خسائر الشركة في سنة مالية واحدة او اكثر نصف قيمة حقوق المساهمين وفقا لأخر قوائم مالية سنوية معتمدة . | ـ بناءً على نتائج اعمال الشركة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ م والتى أظهرت جملة خسائر الشركة المرحلة ١٥٣.١٣٧ مليون جنيه تم دعوة الجمعية العامة غير العادية للإنعقاد وانعقدت الجمعية العامة غير العادية يوم ٢٠٢٣/١٠/٢٩ م وقررت إستمرار الشركة. |
| ويتصل بما سبق أن صافي مستحقات الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ لدى الشركة بلغت نحو ٢١١.٣٩٣ مليون جنيه قامت الشركة باستثمار جزء من تلك المستحقات في صورة أذون خزانة بنحو ٨٣.٤٤٦ مليون جنيه بعائد يتراوح ٢١% و٢٣% مما يشير الى قيام الشركة باستخدام المال العام (المتمثل في مستحقات الهيئة العامة للسلع التموينية ) في إقراض الخزانة العامة للدولة مقابل حصولها على عائد رغم أن تلك الأموال تخص الدولة أي ان الدولة تكبدت فوائد على أموال مستحقة لها طرف الشركة و أن الأموال العامة قامت بتمويل الاستثمار الخاص بصورة غير مباشرة بمبالغ تفوق إجمالي حقوق ملكيتهم إضافة إلى عدم وجود أي عائد على تلك الأموال بل عكس ذلك فانه ذلك يكبد الدولة أموال إضافية متمثلة في عائد أذون الخزانة (وخاصة في ظل هيكل المساهمة في أموال الشركة يملكه ٤٩% مساهمات خاصة ). | ـ إن الشركة بوصفها أحد ركائز الدولة فى مجال توفير الأمن الغذائى القومى لأفراد الشعب بوصف أن نشاطها الرئيسى هو طحن القمح التموينى المستخدم فى إنتاج الخبز المدعم ، وقد أستخدمت السيولة النقدية المتاحة فى نشاطات تتفق وصحيح القانون ومواكبة لسياسات الدولة النقدية فى المساعدة فى سد الفجوة التمويلية للخزانة العامة للدولة لتمكينها من الإنفاق على المرافق العامة بالإستثمار فى أذون الخزانة الحكومية والتى يحصل من عائدها ٢٠ % ضرائب تورد للخزانة العامة ، والجزء المتبقى يساهم فى إستمرارية الشركة فى أداء دورها الوطنى .<br>ـ وهذا النشاط خاضع لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م بشأن الضرائب على الدخل وقانون الضرائب على المبيعات والقيمة المضافة ومتحصلات الضرائب عن نشاطها تورد للخزانة العامة للدولة . |

| | |
|---|---|
| | ـ فضلاً عن أن الأموال ليست كلها خاصة بأموال الهيئة العامة للسلع التموينية لتعدد موارد الشركة النقدية من الإيجارات وأجرة الطحن للغير وعوائد النقل والتخزين وعمولات التسويق للنخالة والقمح المحلى وبيع الخردة وكلها أموال خاصة بالشركة .<br>ـ المبالغ الموجودة نقدية بالشركة يتم إستخدامها فى صيانة وتطوير وشراء مستلزمات للمطاحن ويتم إستثمارها فى مدد لا تتعدى ثلاث شهور لحين استخدامها فى أعمال المطاحن وسداد مرتبات العاملين بالشركة وذلك لتعظيم أرباح الشركة علماً بأن الشركة القابضة تمتلك ٥١ % من أسهم الشركة فهذا يعتبر مال عام .<br>ـ أما بخصوص المديونية المستحقة للهيئة العامة للسلع التموينية فقد تم سداد ٧٠ مليون من هذه المديونية حتى ٢٠٢٣/١١/٢٩ ونظراً لظروف الشركة خلال الفترات السابقة من السحب على المكشوف من البنوك وذلك لتحقيق الشركة خسائر خلال هذه الفترات مما ادى إلى تراكم المديونية على الشركة وسيتم سداد باقى المبلغ تباعاً بالتنسيق مع الهيئة . |
| ـ سوء المؤشرات الفنية والمالية بالرغم من صدور قرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٢٣/١٠/٢٩ باستمرار الشركة لمدة عام من حيث:<br>ظهر رأس المال العامل في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بالسالب بمبلغ (٧٩.٣٨٧) مليون جنيه مقابل نحو (٩١.٥٥٤) مليون جنيه بالسالب في ٢٠٢٣/٦/٣٠ الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها وكذا تدبير مستلزماتها. | ـ يرجع ذلك إلى الصعوبات التى تواجهها الشركة متمثلة في سحب جزء من الربط التموينى للشركة وعدم تناسب أجرة الطحن مع الزيادات المستمرة في أعباء التشغيل ، ومع ذلك يوجد تطور إيجابى ملحوظ في ظهور رأس المال العامل بالسالب إذ انه يقل تدريجياً مع مرور الزمن حيث أنه ظهر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م بمبلغ ١٣٢.٨٦٩ مليون جنيه سالب ، وفى ٢٠٢٣/٦/٣٠ م ٩١.٥٥٤ مليون جنيه بالسالب ، وفى ٢٠٢٣/٩/٣٠ م بمبلغ ٧٧.٨٢٧ مليون جنيه بالسالب ، وذلك يعود إلى زيادة إيرادات الشركة . |
| بلغ اجمالي حقوق الملكية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بالسالب بنحو ٩.٠٣٦مليون جنيه مقابل نحو ٢١.٠٨٣ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠. | ـ يرجع ذلك أيضاً إلى الصعوبات التى تواجهها الشركة كما ذكر فى البند السابق وتلاحظ كذلك إنخفاض ظهور القيمة السالبة لحقوق الملكية من مركز مالى إلى المركز المالى التالى الأمر الذى يعود إلى تحقيق الشركة فائضاً خلال الفترة قدره ١٢ مليون جنيه . |

| | |
|---|---|
| عدم استغلال الطاقة المتاحة حيث بلغت الكمية المطحونة خلال الفترة حوالي ٨٦.٠٢١ ألف طن بنسبة ٢٦ % من الطاقة المتاحة البالغة نحو ٣٢٨.٣٥٠ ألف طن هذا بخلاف توقف بعض المطاحن عن العمل والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية المتاحة حوالي ١٧٥.٦٠ ألف طن خلال فترة المركز المالي. | - يتم تشغيل مطاحن الشركة حسب برنامج تنفيذى لشحن الأقماح المقرر من وزارة التموين وحسب سحب الدقيق المنتج لعملاء الشركة والشركات الشقيقة ، وقد تم تخفيض الربط على الشركة مما أثر على إنخفاض الدقيق المنصرف الذى أدى بدوره إلى عدم إستغلال كامل الطاقة المتاحة لمطاحن الشركة . |
| ساهمت الايرادات العرضية البالغة نحو ٢٢.٣٠٧ مليون جنيه (الفوائد الدائنة ومبيعات مخلفات والايرادات الأخرى) بنسبة ١٧٧.٧٨% من الفائض الأمر الذي يتضح معه تحقيق الأنشطة الرئيسية للشركة خسائر. | - هذه الإيرادات العرضية وخاصة الفوائد الدائنة والإيرادات الأخرى يقابلها المصروفات و الأعباء الإدارية الغير مباشرة مع النشاط الإنتاجى فى حين أن تكلفة إيرادات النشاط يقابلها إيرادات التشغيل ( مرحلة التشغيل ) علماً بأن أجرة الطحن غير متناسبة مع تكلفة التشغيل الفعلية للطن والتى بلغت حوالى ٧٠٠ جنيه للطن مقابل أجرة طحن للطن والتى بلغت ٥٠٩ جنيه للطن بعد خصم ضريبة القيمة المضافة . |
| بلغت قيمة الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٧٣.٩٠٢ مليون جنيه بعد خصم مجمع الاهلاك البالغ ٢٠٢.٣٧١ مليون وقد تبين بهذا الشأن:<br>لم تقم الشركة بالمطالبة بقيمة التعويض المناسب عن نزع ملكية مساحه تقدر بحوالي ٧٨٩ متر مربع من أرض فم الخليج من قبل محافظة القاهرة (حي مصر القديمة ) وذلك لا جراء توسعات وتطوير منطقتي عين الصيرة ومصر القديمة وفقا للخطابات المرسلة من القطاع القانوني وتم استبعادها من سجل الاراضي. | - تم التنسيق مع محافظة القاهرة وتم تقديم كافة المستندات المطلوبة الخاصة بملكية الشركة للموقع للسيد المستشار القانونى للمحافظة والذى وافق على صرف تعويض مقابل قيمة الأراضى بعد العرض على لجنة لتقدير التعويض على كل متر مربع وجارى المتابعة الاسبوعية للجنة . |
| تضمنت الأصول الثابتة مبلغ نحو ٤٦٨ ألف جنيه قيمة المنفذ من الأعمال الإنشائية بمطحن الشروق حتي مستخلص جاري (٢) فقط والمسندة للمقاول (فن البناء) وقد قدم المقاول مستخلص ختامي بنحو ٥٩٦ الف جنيه في ٢٠١٧/١١/٢١ لم يتم صرفة لوجود بعض الملاحظات علي التنفيذ مقام بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة. | - تم تأجيل لجلسة ٢٠٢٣/١٢/٢٥م لورود تقرير الخبراء وجارى متابعة الإجراءات القانونية . |
| مازالت الاصول الثابتة تتضمن بعض الأصول غير المستغلة تبلغ تكلفتها التاريخية نحو ٤٣.١١٢ مليون جنيه تتمثل معظمها في تكلفة مباني وآلات بعض المطاحن المتوقفة (عز الدين، الطاهرة، محمد عباس، التبين) . | - تم إيقاف مطحنى الطاهرة وعز الدين بمعرفة الجهات التموينية لتوفيق أوضاع العمل ولحين زيادة الربط سيتم النظر فى تطوير هذه المطاحن وتشغيلها لتعظيم إيرادات الشركة.<br>- بالنسبة لمطحن التبين فهناك دراسة لتطوير المطحن . |

| | |
|---|---|
| ـ قامت الشركة بإيقاف مطحن أوسيم ترشيدا للنفقات منذ شهر نوفمبر ٢٠٢٠ والبالغ تكلفته الدفترية للمباني وآلات نحو ٣.٨٤٣ مليون جنيه بناء على موافقة معالي وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤. | ـ تقوم الشركة بدراسة لاستغلال المساحة الأمامية للمطحن وطرحها كمول تجارى بعد الموافقات اللازمة فى هذا الشأن من الجهات الرسمية ، وبالنسبة لمبنى المطحن جارى الدراسة لتطوير المطحن . |
| ـ تم اثبات رصيد المخزون في ٢٠٢٣/٩/٣٠ دفتريا والبالغ نحو ١٨.٣٥٧ مليون جنيه وتبين بشأنه:<br>لم يتم اجراء تصفية صفرية للمطاحن في ٢٠٢٣/٩/٣٠ وتم اثبات الارصدة الدفترية للمنتجات والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغة كميتها حوالي ٧٥٢٢طن قمح، ١٠٧٤طن نخالة خشنة، وكمية ٢٢.٢٧ طن نخالة ناعمة كما تم ادراج دقيق ٨٧.٥% بعدد ٣٥١٨٠جوال زنة ٥٠ ك ، ١٣٤٩ زنة ٢٠ك وفقا لمعادلة الانتاج التام ولم يتم اجراء اية مطابقات على تلك الارصدة مع الهيئة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ | ـ بالنسبة للتصفية الصفرية يتم إجراء التصفية الصفرية حسب جدول معد من مديريات التموين وذلك حتى لا تتعارض التصفية مع حركة الإنتاج المحددة بثلاثة شهور طبقاً للقانون رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧<br>ـ بالنسبة للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية تم إجراء المطابقة مع الهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣م . |
| بلغت كمية القمح المطحونة مختلف الدرجات كمية ٨٨.١٢٢ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتي ٢٠٢٣/٩/٣٠ تعادل كمية ٨٦.٠٢١ ألف طن قمح ٢٤ قيراط بفارق قدرة ٢٠٩١ طن تتمثل في مخلفات طحن وناتج غربلة وقد تم بيع كمية حوالي ٨٥٠طن بنحو ٦.٣٢٨ مليون جنيه ولم يتبين لنا كيفية التصرف في باقي كمية المخلفات المتبقية والبالغة حوالي ١٢٤١ طن حيث لم يتضمنها مخزون المخلفات مع عدم تسجيلها ببيانات الانتاج اليومية للمطاحن فضلا عن انه تم ادراج محصلة بيع تلك المخلفات بحساب ايرادات النشاط بدلا من حساب ايرادات متنوعه.<br>وبفحص كمية المخلفات المباعة خلال الفترة تبين الارتفاع الشديد الغير مبرر في سعر بيع بعض الكميات والتي وصلت قيمة الطن بها لنحو ١٢١١٠ جنيهاً عن كمية ٤٥٢ | ـ قامت الشركة بعمل مزايدة لبيع الكنسة والمخلفات طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لهذا الشأن فى قانون المزايدات والمناقصات، ونظرا لارتفاع أسعار الأعلاف خلال الفترة السابقة أدى ذلك إلى المضاربة بين التجار على سعر الكنسة والمخلفات ليصل إلى هذا السعر . |

| | |
|---|---|
| طن بإجمالي ٥.٤٧٤ مليون جنيه خلال شهر اغسطس وهذا السعر يتجاوز سعر طن القمح الخام ١١.٥٠٠ ألف جنيه / للطن وسعر طن الدقيق ١٦ ألف جنيه/للطن ، الأمر الذي يشكك في طبيعة تلك المخلفات أو ماهيتها خاصة في ظل بيع كمية ٣٩٨ طن بنحو ٨٥٤ ألف جنيه / للطن خاصة في ظل عدم معرفة تحديد تلك الأسعار هذا بخلاف السعر الاسترشادي المحدد من قبل لجنة بيع المخلفات كان يبلغ نحو ٢٥٠٠ جنيه / للطن . | وسوف يتم إدراج محصلة بيع المخلفات ضمن حساب إيرادات متنوعة بدلاً من حساب إيرادات النشاط طبقاً لتعليمات الجهاز فى هذا الشأن وذلك من بداية العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ م . |
| تضمن مخزون قطع الغيار مبلغ نحو ١٣٩ ألف جنيه قيمة خامات ومصنعات تامة الصنع أو تحت التصنيع خاصة بورشة الأثاث والتي توقف نشاطها بموجب قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٩/٣/٣١. | - يتم صرف الخامات حالياً لورشة النجارة فقط وجارى بيع مصنعات ورشة الأثاث للعاملين بسعر التكلفة . |
| تضمن مخزون قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف أصناف ( قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ) راكدة بنحو ٥٢٧ ألف جنيه طبقاً لحصر الشركة . | - جارى التصرف فى المخزون الراكد بالبيع فى المزادات التى تجريها الشركة .<br>- وقد تم تشكيل لجنة لفرز وفحص الأصناف الراكدة وتحديد كيفية التصرف فيها . |
| بلغ رصيد حساب العملاء والمدينين في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٨٦.٩٠٣ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ١٣.٤٦١ مليون جنيه) تبين بشأنها ما يلي:-<br>لم يتم إجراء أي مطابقة مع العملاء في ٢٠٢٣/٩/٣٠ حيث أن تلك المطابقات تعد أحد أدلة الاثبات. | - تم إجراء المطابقة عن الفترة من يوليو حتى سبتمبر ٢٠٢٣ م مع شركة مصر الوسطى وشركة وسط وغرب الدلتا . |
| - لازالت الأرصدة المدينة تتضمن أرصدة متوقفة منذ سنوات بنحو ٥.١٢١ مليون جنيه ( مكون بشأنها مخصص اضمحلال بكامل القيمة ) تتمثل في :<br>نحو ١.٩٧٢ مليون جنيه مديونية على مؤسسة جواهر للتوريدات الغذائية صدر حكم استئناف نهائي لصالح الشركة في ٢٠٠٩/٩/٢٨ بالزام المؤسسة المذكورة بسداد نحو ١.٥ مليون جنيه وفوائد قانونية | - بالنسبة للمديونية على مؤسسة جواهر للتوريدات الغذائية تم إبلاغ مباحث الأموال العامة بالتحرى عن ممتلكات المذكورة واحيلت التحريات إلى جهاز الكسب غير المشروع حيث قيدت برقم ١٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ولم يتم التوصل إلى وجود ممتلكات للورثة علماً بأن المذكورة من مواطنى فلسطين . |

| | |
|---|---|
| من تاريخ المطالبة حتى تاريخ السداد وتم إبلاغ مباحث الأموال العامة وأحيلت للتحريات بالكسب غير المشروع وحتى تاريخ الفحص لم يتم التحصيل . | |
| ـ نحو ١.٦٢٦ مليون جنيه مديونية باسم البنك الوطني للتنمية قيمة مديونية شركة جواهر للتوريدات والمرفوع بشأنها الدعوى رقم ٢٠١٢/١٣٨٣ ، ١٧/٦٧٨٣ صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٣/٧/٢٠ بالزام البنك برد المبلغ كما صدر حكم نهائي لصالح الشركة في ٢٠١٦/٦/٢٢ بالزام ورثة جواهر بالمبلغ وتعويض ١٠ آلاف جنيه الأمر الذي لم يتم بعد . | ـ وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٣٨٣ لسنة ٢٠١٢ م ضد كل من / جواهر يوسف بصفتها صاحبة مؤسسة جواهر والسيد / وزير العدل بصفته بطلب إلزامهما متضامنين برد مبلغ ١.٦٢٦ مليون جنيه والفوائد القانونية وقد إستأنفت الشركة الحكم المذكور بالإستئناف رقم ٦٧٨٢ / ٦٨٣٥ لسنة ١٧ ق إستئناف عالى وبجلسة ٢٠١٦/٦/٢٢ م صدر الحكم لصالح الشركة ضد ورثة جواهر لوفاتها بالتضامن مع وزير العدل وتم إستخراج الصيغة التنفيذية وجارى المتابعة للحصول على الحكم . |
| نحو ٣١١ ألف جنيه قيمة عجوزات شون مازالت متداولة بالقضاء بعضها توفى أصحابها<br>نحو ١.٢١٢ مليون جنيه مديونيات على بعض العاملين منذ سنوات منها نحو ١.١٠١ مليون جنيه تركوا الخدمة وبعضهم تم إحالتهم للمعاش وبعضهم توفي ولم يتخذ ضدهم الإجراءات القانونية لتحصيل تلك المديونيات . | ـ بالنسبة لعجوزات الشون وقدرها ٣١١ ألف جنيه ومديونيات العاملين والبالغة ١.٢١٢ مليون جنيه والتى تم فيها الحكم نهائى فتم عرضها على لجنة دراسة الأرصدة المدينة والدائنة لتسوية جزء منها الخاص بعمر عبد العزيز ومحمد عبد البارى وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٩ م وتم إرجاؤها بقرار من الجمعية حتى يتم النظر فيها من الجوانب القانونية ، وتم تعديل القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ م بذلك التعديل . |
| تضمنت الأرصدة المدينة ما يلي :<br>نحو ١.٤٦١ مليون جنيه قيمة متأخرات الايجارات المستحقة علي بعض المستأجرين | ـ تم إعادة تشكيل لجنة تحصيل مستحقات الشركة لدى مستأجرى مواقع مصر القديمة وتحصيل الإيجارات من باقى وحدات الشركة وكذلك قيمة إستهلاك الكهرباء والمياه وتم |

| | |
|---|---|
| حتي ٢٠٢٣/٩/٣٠ هذا بخلاف نحو ٢٩٤ ألف جنيه قيمة متأخرات كهرباء ومياه علي هؤلاء المستأجرين لم يتم سدادها.<br><br>نحو ٤.٨٣٧ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه كسلف عاملين وذلك بناءا على موافقة مجلس الإدارة تحت حساب المكافاة ولم يتم تحميلها علي حساب المصروفات | تحصيل ٣٣٢ ألف جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٣ م بإيصالات أرقام ١٠٠٢,١٠٠١,١٢٥٠,٥٢٧٥,٥٢٦٣,١٢٣٥,١٢٤٨ ، ٥٢٨٦ من هذه المديونية .<br><br>وبالنسبة للقطاع القانونى فقد حصل على أحكام بالطرد على بعض مستأجرى هذه الأماكن وأصدر توصية للقطاع الهندسى بمخاطبة شركة الكهرباء والمياه لعمل الإجراء اللازم تجاه المستأجرين لتلك المواقع لقطع المياه والكهرباء عنهم .<br><br>ـ بالنسبة لما تم صرفه كسلف عاملين تحت حساب مكافأة الأرباح فهى تخص العام المالى السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٢ م وتم تحميل هذه المبالغ ضمن ١٢ مليون جنيه على مصروفات العام السابق بعد أخذ موافقة الجمعية العامة العادية على ذلك فى ٢٠٢٣/١٠/٢٩ م . |
| ـ تضمنت الإيرادات المستحقة نحو ٨٠ ألف جنيه علي مستأجر مخبز الصف ( نحو ٧٥ ألف جنيه إيجار مستحق ، ٥ آلاف جنيه بالأرصدة المدينة ) وقام القطاع القانوني برفع دعوى قضائية علي المستأجر بسداد المديونية برقم ١٣٠جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٩ للتقرير ويتصل بما سبق توقف المخبز منذ نحو ثلاث سنوات لوجود غرامات تموينية بنحو ٤١٩ ألف جنيه علي المستأجر قامت الشركة بتشكيل لجنة بشأنها ولم نواف بما انتهت إلية أعمال اللجنة المذكورة حتي تاريخه وقامت الشركة برفع دعوي قضائية رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١٩ مدني كلي /الصف لإلزام المستأجر بمبلغ الغرامة التموينية وقد صدر حكم ابتدائي في ٢٠٢٠/٥/٣١ ببراءة ذمة الشركة من المديونية وإلزام المستأجر بسداد المديونية وقد استأنفت وزارة التموين على الحكم الصادر وتأجلت لجلسة ٢٠٢٢/١١/٥ لورود التقرير برقم ٥٨٨٤ لسنة ١٣٦ق شمال الجيزة ولم يتم حتى تاريخه . | ـ بالنسبة لمستأجر مخبز الصف تم حصول الشركة على براءة ذمة من الغرامة التموينية لمخبز الصف وقدرها ٤١٩ الف جنية وكذلك بالنسبة لمبلغ ٨٠ ألف جنيه المستحقة على المستأجر فقد صدر حكم لصالح الشركة بالمبلغ المذكور وجارى السير فى إجراءات التنفيذ . |

| | |
|---|---|
| ـ لم تتضمن قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ بند الاستثمارت المتداولة والمتمثلة فى قيمة اذون الخزانة المستثمر فيها طرف البنوك بالرغم من قيام الشركة بتغطية اذون خزانه طرف البنوك بنحو ٨٣.٤٤٦ مليون جنية وقيدها بحساب النقدية بالبنوك والصندوق وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي رقم (٢٦)من معايير المحاسبة المصرية | ـ جارى دراسة كيفية عرض قيم أذون الخزانة فى قائمة المركز المالى . |
| بلغت ارصدة الهيئة العامة السلع التموينية في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١١١.٤٥٠ مليون جنيه مدين، نحو ٣٢٢.٨٤٣ مليون جنيه دائن لم يتم اجراء مطابقة عليها وتبين بشأنها ما يلي :<br><br>مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تعاملات الشركة مع هيئة السلع التموينية يتمثل أهمها فيما يلي:<br><br>مازال الرصيد المدين لهيئة السلع التموينية يتضمن نحو ٦١.٥٤ مليون جنيه قيمة فروق تصنيع منظومة رقم (١) والمنتهي العمل بها منذ ٢٠١٤/٨/١٧ وقد تحفظت الشركة بالمطابقات السابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية على قيام الهيئة بتسوية منظومة (٣) وخصم المستحق لها وعدم تسوية منظومة (١) المستحق للشركة. | ـ تم إجراء المطابقة.<br><br>ـ تم تشكيل لجنة من خلال مديريات التموين على مستوى الجمهورية لتصفية فروق التصنيع المستحقة للمخابز وقد قامت الشركة بسداد فروق التصنيع لمديرية تموين القاهرة وسوف يتم تسوية المبلغ بعد إنتهاء لجنة القاهرة والجيزة من عملها . |
| مازال حساب الهيئة العامة للسلع التموينية ومخزون الاقماح ملك الهيئة يتضمن المبالغ الاتية:<br><br>نحو ١.٤٨٥ مليون جنيه رصيد دائن قيمة عجز كمية ٥٠٢ طن قمح تصافي مطحن الهرم بتصفية ٢٠١٦/٢/١٧ تحت مسمي عجز اقماح منظومة ٣ مكون عنها مخصص إضمحلال بكامل القيمة محرر بشأنها الجنحة رقم ٢٢٢٧ في ٢٠١٦/٢/٢٧ وجدير بالذكر صدور قرار من النيابة بالحفظ في ٢٠١٦/٣ . | ـ بالنسبة إلى مبلغ ١.٤٨٥ مليون جنيه ، ومبلغ ١.٠٢٠ مليون جنيه فقد تم حفظ القضية إدارياً وتم أستداء المبلغ وباقى المبلغ تم سداده جزء من المزايدة وجزء تم سداده من المتهمين . |
| ـ وجود واقعة اختلاس لكمية من الأقماح قدرها ١٢٨ طن ملك الهيئة العامة للسلع التموينية مقترنة بتزوير بمطحني الهرم والشروق وقام المتهمين بسداد قيمة القمح وصدر قرار النيابة بحفظ البلاغ اداريا دون توضيح أثر ذلك على حسابات الشركة مع هيئة السلع التموينية والتي سبق المطابقة عليها عن تلك الفترة ولم تسفر عن وجود فروق بهذا الشأن . | ـ تم سداد المتهمين لقيمة القمح محل المشكلة فى نفس الفترة المالية وبالتالى لم يكن لذلك تاثير على حسابات الشركة مع هيئة السلع التموينية فالهيئة فى النهاية لها قيمة القمح ملكها . |

| | |
|---|---|
| - بلغ رصيد المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٦.٦٩٨ مليون جنيه نري عدم كفاية بعضها للأغراض المكونة من اجلها حيث تضمنت ارصدة المخصصات ما يلي : نحو ١٦.٤٠٤ مليون جنيه مخصص للضرائب المتنازع عليها لمواجهه مطالبات بنحو ٨٦.٧٣٤ مليون جنيه تتمثل في :<br><br>نحو ٧٢.٤ مليون جنيه قيمة ضريبة المبيعات المستحقة علي مبيعات النخالة الخشنة منذ تطبيق منظومة الخبز الحر حتي ٢٠١٨/٧/٣١ محل خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب منها ٢٦ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ، نحو ٤٦.٤ مليون جنيه محل طعن باللجان الداخلية . | - ترى الشركة كفاية المخصصات للأغراض المخصصة لها حالياً وجارى عمل دراسات لتدعيم المخصصات . |
| نحو ١٣.٦٨٩ مليون جنيه قيمة الضريبة الدخلية المستحقة عن الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ محل طعن باللجان الداخلية بمصلحة الضرائب بخلاف غرامات التأخير بنحو ١٣.٥٦٣ مليون جنيه . | - مازالت أمام لجنة الطعن لدى المحاسب الضريبى للشركة . |
| وجود نزاعات ضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب عن ضرائب دخلية عن اعوام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ١٩٩٨/١٩٩٩ وفقا لرد الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مرفوع بشأنها دعاوى قضائية لم يتضمنها بيان القضايا المقدم من الشركة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ولم نواف بالمبالغ المتنازع بشأنها . | - قضايا الضرائب مدرجة ببيان القضايا المسندة للأستاذ / مسعد مختار - مدير عام الشئون القانونية ومقدم صورة منه للجهاز المركزى للمحاسبات . |
| نحو ٦٤٥ ألف جنيه قيمة باقى المطالبة الواردة على مطحن الهرم ( ضريبة عقارية ) عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بسداده والبالغة نحو ٣.٤ مليون جينه بعد سداد مبلغ نحو ٢.٧٦٠ مليون جنيه مرفوع بشأنها دعوى رقم ٣٧٢٧٠ لسنة ٧٢ ق وقد صدر حكم فى ٢٠٢١/٦/٢٤ بتخفيض الضريبة وقامت الشركة بالطعن على ذلك الحكم برقم ٨٠٨٨٠ لسنة ٦٧ ق إدارية عليا وحتى تاريخه لم يتم تحديد جلسة . | - تم سداد مبلغ الضريبة العقارية مطحن الهرم والمبنى الإدارى بإجمالى مبلغ ٣٥١٤٦٦٩.٢٥٠ جنيه عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ م حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ م وفقاً لحكم المحكمة في الدعوى رقم ٣٧٢٧٠ لسنة ٧٢ ق وتم إخطار المأمورية بالحكم النهائى وتم السداد . |
| نحو ٢.١٧٠ مليون جنيه مخصص مطالبات ومنازعات متوقف منذ ٢٠١٧ لم نتمكن من الحكم علي مدي كفايته لعدم تضمن دراسة مخصص القضايا قيمة الالتزام الذي قد يسفر عنه الدعاوي ونسب الكسب والخسارة ومرحلة التقاضي بما يخالف المادة (٤١) من اللائحة المالية للشركة كما لم نواف بشهادات من المحاكم المختصة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة . | |

| | |
|---|---|
| نحو ٨.١٢٤ مليون جنيه مخصصات اخري تبين بشأن بعضها الاتي :<br><br>نحو٦٩٨ ألف جنيه مخصص لمخالفات المطاحن مكون منذ عدة سنوات لم ترد بشأنها اية مطالبات.<br><br>نحو ٧.٠٠٧ مليون جنيه مخصص بقيمة عجوزات دقيق بمطحن عزالدين والطاهرة لكمية ٨٦٧.٢٩٥ طن ، وقيمة عجز قمح محلي موسم ٢٠٢٠ بصومعه الودي .<br><br>نحو ٤١٩ ألف جنيه مخصص لمواجهه عجز قمح بشونة سفنك وجدير بالذكر قيام الشركة بسداد قيمة عجوزات مطحن عز الدين والطاهرة وصومعة الودي وصومعة سفنكس لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية. | ـ سوف يتم دراسة تلك المخصصات وكيفية الإستفادة منها في تعزيز مخصصات أخرى . |
| تضمنت الارصدة الدائنة المبالغ الاتية:<br><br>نحو ٣.٠٩٩ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق قمح محلي مواسم ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ (ولم يتم سدادها حتى تاريخه) وصحتها حسابات دائنة للمصالح والهيئات (مصلحة الضرائب).<br><br>نحو ٤.٣ مليون جنيه متمثلة في ٢.٤ مليون جنيه متبقي من ضريبة مبيعات على تكلفة الطحن خاصة بمنظومة (٣) منذ ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨/٧/٣١ ونحو ١.٩ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة على عمولة تسويق النخالة الخشنة منظومة (٤) خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وصحتها حساب مصلحة الضرائب ولم يتم سدادها حتى تاريخه. | ـ بالنسبة إلى الضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى جارى إعداد التسوية .<br><br>ـ أما بالنسبة لضريبة المبيعات على تكلفة الطحن الخاصة بمنظومة ٣ للفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨ م فهى أمام لجنة فض المنازعات واللجان الداخلية بلاظوغلى . |
| ـ نحو ٢٢٥ ألف جنيه تحت مسمي اصحاب مخابز منظومة (٣) فروق تصنيع مرحل منذ سنوات، ويتصل بذلك قيام الشركة بسداد مبلغ ٤٣٣ ألف جنيه بناءً على مطالبة مديرية تموين القاهرة للهيئة العامة للسلع التموينية. | ـ هذا المبلغ سيتم تسويته فى ضوء ما تسفر عنه اللجان التى تم تشكيلها بمعرفة وزارة التموين ممثلة فى مديريات التموين . |
| تضمنت المصروفات نحو ١٢.٠٦٢ مليون جنيه مصروفات تقديرية وفقا لمتوسطات الفترات السابقة عن كهرباء ومياه ورعاية صحية ومزايا عينية. | ـ يتم تحميل المركز المالى بكافة مصروفاته وأعبائه المنصرفة ، والمصروفات والتكاليف التى لم يتم صرفها يتم تحميل المركز المالى بها تقديرياً حتى تظهر نتائج أعمال الشركة خلال المركز المالى أقرب إلى الواقع ، ومثال ذلك الكهرباء والرعاية الصحية . |

| | |
|---|---|
| ـ تضمنت المصروفات نحو ٢٦٩ الف جنيه قيمة غرامات مسددة نتيجة أحمال زائدة للسيارات الناقلة للأقماح والدقيق عن المقرر بالتراخيص. | ـ تم التنبيه مشدداً على قطاع الحركة والنقل بمراعاة ذلك مستقبلاً . |
| لم يتم تحميل مصروفات الفترة بنحو ٦٦٠ ألف جنيه قيمة قطع غيار منصرفة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣ ولم يتم إجراء التسويات الخاصة بها. | ـ تم تحميل المبلغ ضمن قيد عامة رقم ٩٢ فى شهر أكتوبر ٢٠٢٣ م |
| لم تقم الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة على الإيجارات الدائنة والبالغة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٤.٧٤٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة ولم يتم موافاتنا بما تم بشأن مخاطبة إدارة البحوث الضريبية طبقا لرد الشركة على تقاريرنا السابقة. | ـ الإيجارات الدائنة معفاة من الضرائب وفقاً لمسلسل ٢٨ من قائمة الإعفاءات المرفقة بالقانون ٦٧ لسنة ٢٠٢٣م |
| مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:<br><br>عدم قيام الشركة بتعديل لوائحها المعدة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث أن الشركة أصبحت تعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ منذ ٢٠٢١/٨/١٦.<br><br>مازال لم يتم الانتهاء من تسجيل بعض اراضي ومواقع الشركة بلغت مساحتها حوالي ١٤.١٢٦ الف متر مربع (أمبابة، السويحى) والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ٥٣.٢٧ الف جنيه ويتصل بذلك:<br><br>ـ رفض دعاوى تثبيت الملكية المقامة من الشركة ضد الشهر العقاري بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦، ٢٠١٨/٦/٢٣ بشان مطحني السويحى، أمبابة والبالغ مساحتهما ٤٨٦٧متر مربع ، ٩٢٥٩.٢٤ متر مربع و استأنفت الشركة ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه لمطحن السويحى وتم رفض الدعوى المقامة لمطحن أمبابة في ٢٠١٩/٣/٢٧ وتم الطعن عليه بالنقض رقم ٨٩/١٠٧٠٨ ، ٨٨/١٤٦٩٥ق ولم يحدد له جلسة بعد . | ـ تم تعديل اللائحة وسيتم عرضها على مجلس الإدارة للموافقة .<br><br>ـ بالنسبة لأرض إمبابة والسويحى جارى متابعة النقض المرفوع برقم ١٠٧٠٨ / ٨٩ وتم شهر صحيفة الدعوى لمطحن السويحى برقم ٤٦٦ لسنة ٢٠١٧ م أما بالنسبة لأرض إمبابة فقد تم شهر صحيفة الدعوى برقم ١١١٨ لسنة ٢٠١٨ م شهر عقارى إمبابة ولم يحدد تاريخ الطعون حتى تاريخه.<br><br>ـ أما بالنسبة للجلاتمة وميت شماس والحسينية مسجلة منافع عمومية لوزارة التموين لايجوز تسجيلها قانونياً . |

| | |
|---|---|
| ما زال لم يتم الحصول على قرارات نقل التخصيص لأراضي ميت شماس، الجلاتمة، الحسنية والبالغ مساحتها حوالي ٣٦.١٤ الف متر مربع والمسجلة كمنافع عمومية لوزارة التموين.<br><br>وجود فرق بالزيادة بين المساحة المدرجة بالسجل العيني ( الشهادات السلبية ) وبين ما هو مثبت بسجلات الشركة لأرض الجلاتمه حيث بلغت المساحة المثبتة بالسجل العيني ٣ف/٨ط/١٤س في حين بلغ المثبت بسجلات الشركة ٢ف / ١٤ط/٢٢ س طبقا لمحضر الجرد وبلغت المساحة الكلية ٤ ف/ ٢٢ ط / ٧ س متضمنه اشغالات بمساحة ٢ف/٧ط/٩س بفحص ودراسة بعض العقود المسجلة لبعض مواقع الشركة تبين بشأنها ما يلي :<br><br>أرض الهرم والتي تم انتهاء الشركة من التسجيل النهائي بتاريخ ٢٠٢٢ وقد تلاحظ لنا ان المساحة المثبتة بالعقد المسجل تبلغ ٤ فدان ١١ قيراط ٢٣ سهم في حين أن المساحة المثبتة في سجلات الشركة ٧ فدان ٥ قيراط ١١ سهم وتلك المساحة المثبتة في العقد تمثل كل من (أرض مطحن الهرم، أرض الشركة بالهرم) دون مساحة شونة الهرم (ا، ب) فضلا عن القيمة المثبتة بالعقد النهائي بنحو ١.٠٩٨ مليون جنيه في حين أن القيمة المثبتة بسجلات الشركة بنحو ٤.٤٨٧ مليون جنيه. | - بالنسبة لأرض الجلاتمة يتضمن السجل العينى المساحة قبل شق ترعة الرياح الناصرى داخل الأرض ، حيث بلغت المساحة قبل شق ترعة الرياح الناصرى ٤ ف ، ٢٢ قيراط ، ٧ سهم ، وتم شق الترعة بمساحة قدرها ١٧ قيراط ، ١٦ سهم وأصبح صافى المساحة بعد شق الترعة ٣ ف ، ٨ قيراط . ١٤ سهم .<br>- بالنسبة لأرض الهرم تم إعتماد عقد البيع النهائى لمساحة قدرها ٤ فدان . ١١ قيراط ، ٢٣ سهم من السيد الدكتور المفوض عن وزير الزراعة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٨م أما باقى المساحة فقد أوقف السير فى إجراءات التسجيل وذلك بناءً على التأشير الهامشى بالمشهر رقم ١٧٢٧ لسنة ٧١ جيزة ومضمونه إلغاء قرار الإستيلاء النهائى رقم ٣٢٧ الصادر فى ٥٠/٢/٢٦ ق وهو سند ملكية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠١٨ م قضاء إدارى والمطعون عليه أمام الإدارية العليا برقم ١٥١٥٥ لسنة ٦١ ق والذى مازال متداولاً حتى تاريخه . |
| أرض عين الصيرة تم أثبات مساحة ٧٩٢٣.٣٢ متر مربع بقيمة ٢.٣٧٧ مليون جنيه في حين أن المثبت بسجلات الشركة حوالي ١٠.٥٢٥ ألف متر مربع بقيمة ٣.٤١٩ مليون جنيه بفارق قدره ٢٦٠١.٨٦ متر مربع وبفارق قدره نحو ١.٠٤٢ مليون جنيه. | - تم تعديل المساحة فى السجل بالشركة وتم الموافقة عليه من مجلس الإدارة . |
| بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مبلغ نحو ١.٣٨٣ مليون جنيه تتضمن ما يلي:<br>نحو ٨٩١ ألف جنيه قيمة المنصرف على تصنيع ماكينة تعبئة وتغليف بالجهود الذاتية | - تقوم الشركة حالياً بدراسة القيام بصيانة هذه الماكينة أو عرضها للبيع بسعر مناسب |

| | |
|---|---|
| منذ نوفمبر ٢٠١٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منها ولم تستكمل باقي أعمالها الأمر الذي يشير إلى عدم وجود دراسة من قبل الشركة قبل إتخاذ القرار والشروع في تنفيذه مما يعد إهدار لأموال الشركة.<br><br>نحو ١٢٢ألف جنيه مرحلة منذ سنوات سابقة (مشمعات) لم يتم الاستفادة منها. | ـ بالنسبة للمشمعات يتم إستخدامها فى موسم الأقماح المحلية فى تخزين الأقماح بالشون . |
| مازالت حسابات العملاء تتضمن أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات تبلغ نحو٩.٢٠٦ مليون جنيه مكون عنها مخصص بكامل قيمتها منها: -<br>نحو ٤.٤٧١ مليون جنيه صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة بالحبس والغرامة والتعويض المؤقت لم تقم الشركة بتنفيذها.<br>نحو ٤.٣٢١ مليون جنيه لعملاء وافتهم المنية منذ أكثر من خمس سنوات ولم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لتحصيل المديونية من ورثتهم وصدر قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته في ٢٠١٨/١١/٢٩ بتكليف القطاع القانوني لاستيداء حقوق الشركة طرف هؤلاء العملاء وورثتهم.<br>نحو ٤١٤ ألف جنيه مديونية على شركة الواعر. | ـ تم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتنفيذ هذه الأحكام إلا انه استحال ذلك لوفاة البعض وهروب الباقى وسقوط الأحكام بالتقادم علما بانه مكون عنه مخصص بكامل القيمة وندرس بالعرض على مجلس الإدارة بإعدام هذه المديونيات او تسويتها من المخصص<br>ـ أما بالنسبة لشركة الواعر فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٣٦٢ لسنة ٢٠١٣ تجارى طنطا والتى قضت فيه المحكمة لصالح الشركة بمبلغ ١١٧ ألف جنيه تم تحصيلها وتم تحرير محضر رقم ١٠٤٩٣ لسنة ٢٠١٥ إدارى قسم ثان طنطا ضد موظفى التنفيذ بمحكمة طنطا لتسببهم فى ضياع الشيكات وتم حفظ المحضر لوفاة موظف النيابة مستلم الشيكات فتم رفع الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٨ ضد وزير العدل بصفته وآخرين وقضى بها بسقوط الحق فى الدعوى بالتقادم وتم الطعن بالاستئناف رقم ١٨٨٠ لسنة ٦٨ق والمقضى فيه بالرفض فتم الطعن بالنقض رقم ٤٤٢٥ لسنة ٨٩ ق ولم تحدد له جلسة حتى الآن وجارى المتابعة . |
| لم تتضمن ارصدة الموردين ماقيمته نحو ٩٩٠ الف جنيه رصيد المورد الدائن [ شركة الأهرام ] والمتوقف منذ عام ٢٠١٤ نتيجة تسوية الشركة لهذا الرصيد ضمن إيرادات الشركة العام المالى السابق ( تعويضات | ـ السند القانونى هو نص المادة ٣٧٨ من القانون المدنى تنص أن تتقادم بسنة واحدة الحقوق الآتية : حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها |

| | |
|---|---|
| وغرامات ) دون وجود أي مطابقات أو سند قانوني لتسوية ذلك المبلغ ضمن إيرادات الشركة والسابق الاشارة الى ذلك بتقاريرنا السابقة .<br><br>ـ تضمنت أرصدة الموردين نحو ٩٢ ألف جنيه أرصدة متوقفة. | لأشخاص لا يتجرون فى هذه الأشياء وذلك على خلفية قيام الشركة المذكورة بتزوير عقود توريدات وهمية بمبلغ ١٨ مليون جنيه وللحصول على قروض بضمان هذه العقود من البنك الأهلى التجارى الدولى .<br>ـ وقد قامت الشركة بابلاغ النيابة العامة المختصة وتم حفظ البلاغ إدارياً .وبذلك يكون سقط حقه فى المطالبة بهذا المبلغ حال المطالبة القضائية من جانبه . |
| ـ بلغ رصيد حساب دائنو توزيعات نحو ١٦٩ ألف جنيه حصة العاملين خدمات مركزية منذ سنوات. | ـ هذا المبلغ عبارة عن خدمات مركزية للعاملين قبل خضوع الشركة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ م وجارى عرضها على لجنة الأرصدة المدينة والدائنة لاتخاذ اللازم بشأنها . |
| ـ بلغت أرصدة تأمينات للغير نحو ١٢.٥٤٣ مليون جنيه لم تقم الشركة بدراسة المتقادم منها لتوريده للخزانة العامة وفقاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل . | ـ معظم الأرصدة الخاصة بالتأمين للغير يتم التعامل مع الشركات الخاصة بها وهذه التأمينات غير خاضعة للمادة ١٤٧ سالفة الذكر لعدم وجود منازعات قضائية بشأنها وعدم صدور أحكام باتة بسقوط الحق فيها بالتقادم . |
| ـ تضمن حساب المصلحة العامة للضرائب المصرية مبلغ نحو ٣٠٦ ألف جنيه تحت مسمى (دمغة نسبية) متوقف منذ ٢٠١٥/٣/١ وافاد رد الشركة بعدم احقية مصلحة الضرائب في تلك المبالغ. | ـ تم التوقف عن إحتساب وسداد الدمغة النسبية على المرتبات طبقاً لموافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٨ م بناءً على مذكرة القطاع القانونى وجارى مطالبة مصلحة الضرائب برد ماتم سداده خلال الخمس سنوات الأخيرة قبل التوقف عن السداد لعدم أحقية مصلحة الضرائب فى الدمغة النسبية نظراً لخضوع الشركة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م. |

| | |
|---|---|
| ـ عدم وجود نظام تكاليف للبيئة يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها الي تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية ،مباشرة وغير مباشرة بالمخالفة لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩.<br>ـ تكرار وجود عجوزات بالدقيق والنخالة والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية ببعض المطاحن تحملت الشركة عنها مبالغ بلغت نحو٩.٢٢٥ مليون جنيه تم ادراجها بحساب الارصدة المدينة دون تحديد المتسبب ومسار بشأنها نزاعات قانونية والبعض قيد التحقيق بالنيابة . | ـ سيتم مراعاة ذلك مع العلم بأن الشركة تقوم من جانبها بالحفاظ على البيئة وجارى إعداد النظام .<br><br>ـ قد تم عمل مخصص بهذا المبلغ والموضوع أمام النيابة العامة قيد التحقيقات بمجرد إنتهاء التحقيقات بالنيابة سيتم تحميل المتسببين بقيمة هذه العجوزات . |

رئيـــس قطـــاع
الشئـــون المـاليـــة

محاسب/ سحر محمد أمين